الأنباء
الاربعاء 13 مايو 2015

تتمثل في إعادة الهيكلة الإدارية وتحديث الأسطول والإسراع بتنفيذ مسلخ العاصمة

خطة ثلاثية جديدة لـ «نقل وتجارة المواشي».. وسفينة جديدة بعد عامين

محمود فاروق

رأى رئيس مجلس إدارة شركة نقل وتجارة المواشي بدر ناصر السبيعي ان مقترح إنشاء شركة ثانية للمواشي في السوق يعد إضافة للسوق في حال كان الهدف من تأسيسها إستراتيجيا لتنمية الأمن الغذائي بالكويت بعيدة عن الربحية، مبينا ان السوق مفتوح وبه 59 شركة للمواشي منها 3 شركات تعمل في الأغنام الأسترالية.

جاء ذلك في تصريحات صحافية عقب انعقاد الجمعية العمومية العادية التي عقدت أمس وقد وافقت على جميع بنود أعمالها من أهمها عدم توزيع أرباح عن السنة المالية الماضية.

جدوى الشركة الثانية

وقال السبيعي ان الحكومة لم تسأل الشركة عن مدى جدوى إنشاء شركة جديدة، لافتا الى ان الهيئة العامة للاستثمار تدرس جدوى إنشاء الشركة الثانية حاليا.

واقترح حلولا إستراتيجية طويلة الأمد تصل إلى 50 عاما لمعالجة مشاكل الأمن الغذائي بالكويت تتمثل في شراء المزيد من الأراضي خارج الكويت لتربية المواشي والأغنام.

السبيعي: بعنا بأسعار أقل من التكلفة في بعض الأحيان وفق منظور وطني

وأكد ان الشركة لم تتلق أي دعم من الحكومة رغم قرارات مجلس الوزراء التي تفيد بإمكانية حصول الشركة على الدعم اللازم لضمان عملها دون اي معوقات.

خطة مستقبلية

وكشف السبيعي عن خطة الشركة المستقبلية التي تتضمن توقيع عقد إنشاء سفينة سيتم توقيع عليها خلال الأيام القليلة المقبلة وسيتم تسلمها بعد عامين، بطاقة استيعابية 80 ألف رأس، مبينا انه سيتم تقاعد سفينة بعد عمل السفينة الجديدة ليصل عدد السفن التي تملكها الشركة سفينتين، وأكد ان الشركة تستهدف إعادة تأهيل المزرعة لديها، لافتا إلى ان نسبة النفوق لديها أقل من 1٪ خلال 2015 وهي تعد أقل نسبة بين الشركات المحلية.

وأشار إلى ان الشركة تعمل حاليا في عمان والأمارات وقطر والبحرين، ومن المتوقع ان تجري توسعات خارج نطاق الخليج بعد دخول السفينة الجديدة إلى الخدمة.

الأداء المالي

وأعلن السبيعي ان الشركة حققت إجمالي إيرادات بقيمة 55,815,886 دينارا، في حين بلغت تكلفة المبيعات 55,175,369 دينارا والمصروفات العمومية والإدارية والتسويقية 3,993,525 دينار، وبلغ صافي خسائر الشركة 2,821,915 دينارا.

ومن ناحية أخرى، بلغت قيمة الموجودات المتداولة مبلغ 36,135,420 دينارا. والمطلوبات المتداولة 5,820,696 دينارا. بواقع معدل تداول يبلغ 6,20 مرات، فيما بلغت قيمة النقد والنقد المعادل 12,758,298 دينارا. وعلى ضوء النتائج المالية السلبية للشركة فقد أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.

وأضاف السبيعي ان مديونية وزارة التجارة والصناعة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 2011/1308 وقرار وزارة التجارة والصناعة رقم 2012/721 بلغت مبلغ 16,330,630 دينارا. وتمت زيادة المخصص المحتجز لهذه المديونية ليصبح بقيمة 12,730,078 دينارا، وذلك تحوطا لأي قصور في السداد، علما ان الأمر مازال معروضا أمام القضاء وننتظر البت فيه.

من ناحية أخرى، بين السبيعي ان الشركة قامت باستيراد أكثر من 1,333 مليون رأس غنم في عام 2014 بزيادة 27,5٪ عن عام 2013، وكان نصيب السوق المحلي منها أكثر من 649,1 ألف رأس غنم.

أسواق جديدة

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة نقل وتجارة المواشي م.أسامة بودي ان إدارة الشركة تقوم بالعمل على تحديث أسطول النقل البحري، وتوسيع قاعدة العملاء المحليين، ودراسة فتح وتطوير أسواق جديدة خارجيا، وتحديث وتطوير منتجات الشركة وأساليب التسويق فيها.

الجمعية العمومية

هذا وقد عقدت شركة نقل وتجارة المواشي جمعيتها العمومية العادية وغير العادية أمس وقد أقرت الجمعية العمومية التقرير السنوي للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2014.

بدر السبيعي متحدثا خلال عمومية «المواشي» (ريليش كومار)

«المواشي» لا تتلقى أي دعومات حكومية

قال أسامة بودي: ان شركة نقل وتجارة المواشي لا تتلقى أي دعم سواء كان للأعلاف أو الأدوية البيطرية ولم يتم إيصال خط المياه المعالجة إلى مزارعها، كما لا تحصل على أي إعفاءات أو استثناءات في الجمارك والتعاملات الجمركية، ولا تحصل على أي دعم في أسعار وقود البواخر مما يضطر الشركة إلى شراء الوقود من موانئ دول الخليج العربي لأفضلية الأسعار. وأضاف ان من أسباب رفع التكلفة على الشركة عدم إمكانية الاستفادة من المحاجر التابعة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية أثناء استيراد الأغنام، نظرا لكون الهيئة قد أعطت حق استخدام محاجرها لشركة أردنية تستفيد منها كمزرعة مما يخالف الغرض الرئيسي من وجود هذه المحاجر. وكل هذه العوامل السابقة تؤدي إلى رفع الكلفة التشغيلية. وعن دعم البيع للمستهلك أوضح بودي ان وزارة التجارة والصناعة توقفت عن تقديم الدعم منذ بضعة سنوات ولا يوجد أي دعم للأسعار حاليا.

الرشدان: نمو حقوق الملكية للشركة إلى 97 مليون دينار

«أبيار» تحقق 120 ألف دينار أرباحا للربع الأول

أعلنت شركة أبيار للتطوير العقاري عن نتائجها المالية للربع الأول من عام 2015، حيث حققت الشركة أرباحا بلغت 120 ألف دينار.

وحول الموضوع قال رئيس مجلس الإدارة لشركة أبيار للتطوير العقاري مرزوق راشد الرشدان: «النتائج الإيجابية التي حققتها أبيار أتت تزامنا مع العمل والتسليم الفعلي للمشاريع وفق الجدول الزمني المحدد، حيث تم تسليم كامل وحدات مشروع فلل أكاسيا المكونة من 50 فيلا، كما تم اكتمال العمل بمشروع الـ 7 فلل والذي يعد التوسعة الجديدة لمشروع أكاسيا أڤنيوز».

مرزوق الرشدان

وأوضح الرشدان أن العام الحالي يعد مهما جدا للشركة، خاصة بعد اكتمال مشروع برج هيليانا السكني والذي سيتم تسليمه في الربع الثالث، وبدء الأعمال الإنشائية للمرحلة الثانية من مشروع برج أولجانا الواقع في أكاسيا أڤنيوز.

وبين الرشدان أن إجمالي حقوق الملكية خلال الربع الأول من العام الحالي بلغ 97 مليون دينار، بزيادة تقدر بـ 3 ملايين دينار مقارنة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والتي كانت تعادل 94 مليون دينار.

وأكد الرشدان أن الشركة قامت بتخفيض دائني التمويل الإسلامي بما يقارب 2,5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015، ليصبح مبلغ الديون 43 مليون دينار مقارنة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والتي كانت تبلغ 45,5 مليون دينار.

وفي ختام حديثه، قال الرشدان إن القيمة الدفترية لسهم أبيار للتطوير العقاري خلال الربع الأول من العام الحالي تقدر بـ 87,97 فلسا مقارنة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 التي كانت تعادل 85,63 فلسا، وتأتي هذه البيانات المالية لتكون بمنزلة مؤشر واضح على أننا نسير على النهج الصحيح.

عموميتها وافقت على توزيع 10٪ منحة و5٪ نقدا

الصالح: «المعامل» تدرس الفرص الواعدة وتركيزها على السوق السعودي

مؤيد الصالح متحدثا خلال عمومية «المعامل»

قال رئيس مجلس الإدارة للشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات مؤيد الصالح إن «المعامل» قامت بالدخول في العديد من الشراكات التضامنية مع شركات مقاولات عالمية، وذلك بغرض التأهيل والتنفيذ المشترك لمشاريع عملاقة في الكويت ودول الشرق الأوسط، متوقعا التأهل لعدة مشروعات مستقبلية خلال سنة 2015، وذلك ضمن مشاريع المقاولات المطروحة من قبل القطاعين العام والخاص.

وأضاف الصالح أمام الجمعية العمومية التي انعقدت بنسبة حضور 83٪ أن الشركة على الصعيد الإقليمي تقوم بدراسة الفرص الواعدة، مع التركيز على سوق المملكة العربية السعودية، وسيتم الشروع في العمل بمجرد استكمال الإجراءات، وبالتزامن مع ذلك تقوم «المعامل» بإعادة هيكلة فرع الشركة الكائن في الإمارات بغرض أن يكون على أتم الجاهزية للتأهل وتنفيذ المشروعات الجديدة، والتي ستطرح خلال معرض اكسبو دبي 2020.

تطلعات 2015

وحول تطلعات الشركة لـ 2015 والسنوات التي تليها قال الصالح إنها تطلعات ملؤها الإيجابية والتفاؤل، لافتا إلى أن الشركة واصلت في 2014 الحفاظ على مكانتها كواحدة من شركات المقاولات الرائدة في الكويت، وأنه مازال هناك العديد من المهام المأمول إنجازها في 2015.

وأشار إلى أن الشركة تمكنت العام الماضي من زيادة حجم أرباحها التشغيلية، لافتا إلى أنه تم التغلب على الكثير من التحديات، مشيرا إلى أن الشركة تولي أهمية لتحقيق أهدافها التنموية، وكذلك التركيز على تحقيق النمو، والصعود بحجم ربحية الشركة.

أداء 2014

وأوضح الصالح أن «المعامل» استطاعت أن تحقق أرباحا للعام المالي 2014 بلغت 7,02 ملايين دينار مقارنة مع 4,7 ملايين دينار في العام السابق 2013 بمعدل نمو 47٪، وقد بلغت صافي أرباح الشركة 2,16 مليون دينار للعام المالي 2014 مقارنة مع 2,13 مليون دينار في العام السابق 2013 وبلغت ربحية السهم 30,2 فلسا للسهم مقارنة مع 29,8 فلسا في 2013.

وأشار إلى أن جميع القطاعات والإدارات ساهمت في الارتقاء بـ «المعامل» إلى مستوى قياسي جديد، وذلك من حيث الأرباح التشغيلية للسنة المالية 2014، لافتا إلى أن الشركة تمكنت من تحقيق هامش جيد من الأرباح، وهو الأمر الذي عكس فعليا التنفيذ المتقن لمشاريع الشركة على اختلافها.

ولفت الصالح إلى أن الشركة قامت بالتركيز على تطبيق المعايير المتعلقة بخفض التكلفة، مما أسهم في إحراز تقدم كبير نحو الأمام، وعزز من قدرة الشركة التنافسية.

ووافقت الجمعية العمومية على جميع بنود جدول الأعمال وأهمها توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بواقع 10٪ من رأس المال، بالإضافة إلى توزيع 5٪ نقدا، كما وافقت الجمعية العمومية غير العادية على زيادة رأس المال من 7,29 ملايين دينار إلى 8,02 ملايين دينار وهي الزيادة الناتجة عن أسهم المنحة.

«الدولي»: انخفاض في مبيعات السوق العقاري في إبريل

قالت وحدة البحوث الاقتصادية والترجمة في بنك الكويت الدولي خلال تقريرها الشهري الخاص بسوق العقار الكويتي ان مؤشر إجمالي مبيعات السوق العقاري خلال شهر أبريل 2015 بلغ نحو 340,6 مليون دينار، مقارنة بنحو «361» مليون دينار خلال الشهر الماضي، متراجعا بنسبة 5,6٪ على أساس شهري، وبنسبة قاربت 29٪ على أساس سنوي، ترافق هذا التراجع مع انخفاض في مؤشر إجمالي عدد الصفقات العقارية ليبلغ 544 صفقة (عقود ووكالات) مقارنة بإجمالي بلغ 784 صفقة خلال شهر مارس، ليسجل مؤشر عدد الصفقات تراجعا بنسبة 30,6٪ على أساس شهري، وبنسبة تفوق 27٪ على أساس سنوي، فيما بلغ عدد الصفقات المنفذة بوكالات 28 صفقة فقط، كما أظهر السوق بعض علامات الارتفاع في مستويات الأسعار حيث سجل مؤشر متوسط قيمة الصفقة ارتفاعا بنسبة 36٪ على أساس شهري، إلا أنه بقي أقل من مستويات شهر أبريل 2014 بنحو 3٪ ، وليبلغ نحو 626 ألف دينار فقط.

وأضافت الوحدة في تقريرها قائلة: «ولتخفيف التأثير الموسمي على أداء مؤشرات السوق، فقد تمت مقارنة مؤشرات سوق العقار خلال شهر أبريل 2015 مع مؤشرات السوق للأشهر المرادفة له للفترة الممتدة من عام 2007 – 2015 (فترة 9 سنوات)، ليحل شهر أبريل الجاري في المرتبة الخامسة من حيث حجم المبيعات، وفي المرتبة الثامنة (قبل الأخيرة) في مؤشر عدد الصفقات، فيما حل ثانيا في مؤشر متوسط قيمة الصفقة خلف شهر أبريل 2014، ما يظهر استمرار الضغوط التضخمية على الأسعار رغم التراجع الطفيف الذي شهدته خلال الأشهر الماضية، والتراجع المستمر الذي يشهده السوق في مؤشر عدد الصفقات.

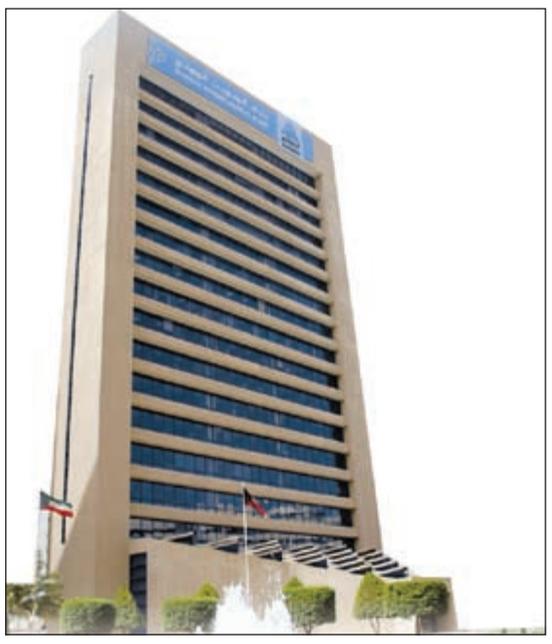

بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK
الدولي AL-DAWLI

تراجعت المبيعات إلى 340 مليون دينار بـ 5,6٪ على أساس سنوي

وذكرت أنه برغم تراجع مؤشرات حجم المبيعات الإجمالي وعدد الصفقات، فقد أظهرت مستويات الأسعار ارتفاعا في بعض القطاعات والمحافظات وبخاصة في القطاع السكني الذي شهدت أسعاره ارتفاعا على مستوى جميع المحافظات وبنسب متفاوتة، فيما شهدت مستويات الأسعار ارتفاعا في بعض المحافظات في القطاع الاستثماري، جاء في مقدمتها الارتفاع الكبير في أسعار متوسط سعر المتر المربع في محافظة الأحمدي مدفوعة بمجموعة من صفقات البنايات الاستثمارية ذات السعر المرتفع، فيما انخفضت مستويات أسعار القطاع الاستثماري في محافظتي حولي والعاصمة، وليشهد القطاع التجاري تراجعا في مستويات أسعاره في محافظة العاصمة.

أداء سوق العقار قطاعيا

وبينت الوحدة ان مبيعات القطاع السكني تراجعت مقارنة بالشهر الماضي بنسبة 30,6٪ لتبلغ نحو 137,4 مليون دينار فقط، وهي أقل من مستويات مبيعات القطاع خلال شهر أبريل 2014 بنحو 43٪، فيما سجل القطاع السكني نحو 372 صفقة فقط، ليتراجع مؤشر عدد الصفقات الإجمالي في القطاع بنسبة 38,7٪ على أساس شهري وبنسبة 31٪ على أساس سنوي، فيما بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة نحو 396 ألف دينار مرتفعا بنسبة 13,2٪ على أساس شهري إلا أنه يبقى أقل من المستويات المسجلة في العام الماضي والبالغة 446 ألف دينار للصفقة الواحدة.

أما القطاع الاستثماري، فقالت وحدة البحوث انه حافظ عل مستويات مبيعات قاربت تلك المسجلة خلال الشهر الماضي ليبلغ إجمالي مبيعات القطاع نحو 133 مليون دينار، مرتفعة بنسبة 1,8٪ على أساس شهري، لكنها جاءت أقل بحوالي الثلث عن المستويات المسجلة في شهر أبريل 2014، كما بلغ مؤشر إجمالي عدد الصفقات نحو 147 صفقة، متراجعا بنسبة 14,5٪ على أساس شهري، وبنسبة 22,6٪ على أساس سنوي. وليبلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة نحو 904 آلاف دينار، مرتفعا بنسبة 19,1٪ على أساس شهري، ليبقى أقل من المستويات المسجلة في العام الماضي والبالغة 1,03 مليون دينار وبنسبة 12,7٪. كما ارتفعت مبيعات القطاع التجاري بأكثر من الضعف على أساس شهري لتبلغ 53,9 مليون دينار لتسجل ارتفاعا بنسبة 37٪ على أساس سنوي، إلا أن عدد الصفقات في القطاع ما زال محدودا حيث بلغ 21 صفقة فقط، وهو أعلى عدد من الصفقات سجل خلال الاثني عشر شهرا الماضية، فيما انخفض مؤشر قيمة الصفقة في القطاع التجاري بنسبة 64٪ على أساس شهري، وبنحو 15٪ على أساس سنوي، وفي القطاعات الأخرى فقد شهد قطاع المخازن صفقتين فقط، فيما شهد القطاع الحرفي صفقة منفردة، أما الشريط الساحلي فقد سجلت فيه صفقة واحدة كبيرة نسبيا بقيمة 13 مليون دينار في منطقة البدع في محافظة حولي.

الخلاصة

إن استمرار التراجع في مؤشرات إجمالي المبيعات وعدد الصفقات العقارية، قد يشير إلى تراجع في أنشطة المضاربة في السوق لأسباب مرتبطة بنظرة المستثمرين المستقبلية حول أداء الاقتصاد المحلي والإقليمي، حيث تسود حالة ترقب العديد من قطاعات وأسواق المنطقة نظرا لتقلبات أسعار النفط والتغيرات الجيوسياسية، ما قد يدفع العديد من المضاربين إلى العزوف عن أنشطة المضاربة لحين اتضاح الآفاق الاقتصادية المستقبلية، كما استمرت فجوة العرض في قيادة السوق مع لتدفع مستويات الأسعار في القطاع السكني إلى الارتفاع، والناجمة أساسا عن تنامي الطلب على القطاع السكني، ومحدودية المعروض مع الحاجة الملحة للباحثين عن السكن وارتفاع عدد الأسر الكويتية، كما ساعدت مستويات الإيجارات المرتفعة في حصول حالة من الثبات النسبي أو مقاومة الأسعار لحركة الهبوط نظرا للعائد المجدي الذي تقدمه العقارات مقارنة بالفرص الاستثمارية الأخرى المتاحة والمحدودة أصلا في السوق المحلي.

كما تجدر الإشارة الى أن الارتفاع في مستويات الأسعار في الشهر الجاري لا يعبر بالضرورة عن استعادة الأسعار لاتجاهها الصعودي، حيث أظهر سوق العقار المحلي تذبذبا مماثلا في مستويات الأسعار في فترات سابقة، فبعد تراجع الأسعار خلال شهر مارس ها هي تعاود الصعود مجددا خلال الشهر الجاري ولو بمستويات أقل نسبيا.

7,7 ملايين دينار إيرادات «طفل المستقبل»

أحمد مغربي

أقرت الجمعية العمومية لشركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بنسبة 6٪ بواقع 6 فلوس لكل سهم، كما اعتمدت العمومية التي عقدت أمس بحضور 88,8٪ من إجمالي عدد الأسهم البيانات المالية عن السنة المنتهية ومجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، ووافقت على صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة قدرها 21 ألف دينار. وقال رئيس مجلس الإدارة وائل سعود الخالد ان الشركة عززت تواجدها في السوق لتصبح واحدة من كبريات الشركات المتخصصة بعالم الترفيه المميز في السوق المحلي والاقليمي، حيث شهدت في السنوات الأخيرة نموا وتطورا على جميع الاصعدة، لاسيما العلاقات العامة والتواصل مع العملاء.

وقال ان 2014 كان أكثر نشاطا وازدهارا حيث ارتفعت الاعداد بشكل ملحوظ في كل المجالات وهو ما انعكس على أداء شركة طفل المستقبل الذي تحسن بشكل مميز خلال العام، حيث ازداد عدد الزوار للفروع نظرا للسمعه الجيدة التي تتمتع بها الشركة.

وأضاف ان الانجازات التي تحققت العام الماضي تعكس مدى اصرار الشركة في المحافظة على ريادتها في مجال صناعة الترفيه الآمن في الصالات المغلقة حيث استطاعت الشركة ان تحقق نتائج طيبة والتي ظهرت جليا خلال نتائج أعمال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

واستعرض أهم الإنجازات قائلا: ان الشركة حققت في 2014 إجمالي إيرادات 7,7 ملايين دينار بزيادة قدرها 2٪، فيما بلغت صافي الأرباح لمساهمي الشركة الأم 695 ألف دينار لعام 2014 مقارنة مع 897 ألف دينار في 3013 بنسبة ربحية للسهم 6,34 فلوس، وبلغت إجمالي المصاريف 7,043 ملايين دينار بزيادة 7٪.